تصحيح إسناد الرسالة الذهبيّة للإمام الرضا عليه السلام

Correcting the Attribution of the Golden Letter to Imam Al-Ridha (PBUH)

حسين علي حسين حاجي [1]

Hussein Ali Hussein Haji

الخُلاصة

قد وقع الخلاف بين أعلام الطائفة (رضوان الله عليهم) في الرسالة الذهبيّة في **أمرين**:

الأول في نِسْبَتِهَا الى الإمام الرضا عليه السلام **والثاني** في صحة سَنَدِها بعد التسليم بصحة النِسْبَة إليه عليه السلام.

أما صحة النِسْبَة إليه عليه السلام فأغلب الأعلام قد ذهب الى صحة نِسْبَتِهَا إليه عليه السلام، فقد ذكرها أصحاب الكتب الرجاليّة والحديثيّة ونسبوها إليه عليه السلام، وأما عدم ذِكر البعض لها من أصحابنا لا يلزم الطعن في صحةِ النِسْبَة اليه عليه السلام كما هو مقرّر في محله.

وأما صحة السَّنَد فأكثر الأعلام ضعف السَّنَد، **إما** بتضعيف الراوي الأول عن الإمام عليه السلام وهو محمد بن جمهور؛ لجهالته أو لانفراده بها دون غيره من الرواة، **وإما** لاشتمال الرسالة على بعض المطالب يُستبعد ان تصدر من الإمام عليه السلام ونحو ذلك مما سوف نذكره لاحقاً. ونحن في هذه المقالة سوف نصحح السَّنَد بعد إثبات صحة نِسْبَة الرسالة إليه عليه السلام، ونرد على جميع الشبهات والإشكالات التي ذكرت في تضعيف السَّنَد إن شاء الله تعالى.

١- جامعة المصطفى العالمية

الكلمات المفتاحية: الرسالة الذهبيّة ـ النِسْبَة ـ السَّنَد ـ الإمام الرضا عليه السلام

Abstract

The extent of the conflict between the leaders of the tribe of "Radiwan Allah, may God bless them" in the Golden Letter in Amrin:

The first is in relation to Imam al-Reza, and the second is in the validity of the documents after the acceptance of the validity of the relation to him.

As for the validity of the relation to him, most of the scholars went to the validity of the relation to him, the authors of al-Rajli books and the hadith and their relation to him have mentioned them, but as for the lack of mention of some of them, I, our companions, do not need to challenge the validity of the relation, as is the norm in the neighborhood.

And as for the validity of the chain of command, there are more signs of the weakness of the chain of chain, either by the weakening of the first narrator on the authority of the Imam, which is Muhammad bin Jumhor; For the sake of ignorance or for an individual, it is not the same as the others, but for the message to contain some of the topics, it is necessary for it to be issued by the imam, and such things will not be mentioned later. And in this article, we will correct the chain of transmission after proving the authenticity of the message's relationship to it, and address all the doubts and problems that I mentioned in weakening the chain of transmission, God willing..

Keywords: The Golden Message - lineage - chain of transmission - Imam Al-Rida (peace be upon him)

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَ عَلَيْنَا بِمُحَمَّدٍ ﷺ دُونَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ والْقُرُونِ السَّالِفَةِ، وأكرمنا الله بأطائب أهل بيته عليهم السلام الذين أختارهم الله لأمره فجعلهم خزنة لعلمه وحفظة لدينه وخلفاء في أرضه، وصلى الله عليه وعليهم بأفضل صلواته وأكرم بركاته وأتم نعمائه.

إن الرسالة المنسوبة الى الإمام الرضا عليه السلام المسماة بـ (الرسالة الذهبية) تحتوي على فوائد جمة وكنوز ثمينة في أمور الطب والصحة والسلامة كحفظ جسم الإنسان من الوقوع في الأمراض والأسقام؛ وذلك بتدبير الإنسان لطعامه وشرابهِ وجُمَاعِهِ بأفضل شكل وأكمل نحوٍ، وأيضا تدبيره لفصول السنة ابتداءً من الربيع وختاماً بفصل الشتاء، وتدبيره لمراحل العمر والسنين التي ينتقل إليها الإنسان من حال الى حال، وغيرها من الأمور التي أغلبها في مجال الوقاية وحفظ الصحة من أن تخرج عنها وتدخل في الأسقام التي لها أثر سلبي على العبادة وكمال النفس التي لأجل خلق الإنسان.

وهذه الرسالة واجهت بعض المشاكل كضعف السند والتشكيك في صحة نسبتها الى الإمام الرضا ؛ لاحتوائها على بعض الأمور يُستبعد صدورها منه عليه السلام وغير ذلك من الإشكالات، فلأجل الوصول الى النتيجة النهائية في هذه الرسالة قمنا بما يلي:

أولاً: بيان المفاهيم الكليّة التي ترتبط بالموضوع، **وثانياً**: تنقيح سند الرسالة وصحة نسبتها الى الإمام، **وثالثاً**: قمنا بذكر الإشكالات وأجوبتها التي واجهت الرسالة لتضعيف سندها أو التشيك في صحة نسبتها الى الإمام الرضا عليه السلام، **وأخيراً**: ذكرنا التحقيق النهائي لما يصلح ان يكون مؤيداً لصحة سند الرسالة، **وختاماً**: بيان النتيجة التي توصلنا إليها، كل ذلك اعتماداً على أهم المصادر المعتبرة عندنا من الفقهيّة والحديثيّة والرجاليّة كالتنقيح للسيد الخوئي ورجاله وكتاب الكافي وأقرانه من كتب الحديث ورجال النجاشي والطوسي وغيرها من المصادر المعتبرة عند أعلامنا (رضوان الله عليهم).

١. مفاهيم كلية

أ. الرسالة الذهبيّة

هي صحيفة تُنْسَبُ الى الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام تحتوي على أمور الطب وحفظ الصحة والوقاية، وسبب تأليفها هو أن المأمون العباسي عندما كان بنيسابور وكان في مجلسه مجموعة من علماء الطب والفلاسفة مِثْلَ يُوحَنَّا بْنِ مَاسَوَيْه وَ جَبْرَئِيل بْنُ بَخْتِيشُوع وَ صَالِح بْنُ سِلْهِمَة وَ غَيْرُهُمْ، فجرى بينهم كلام ذكر فيه فضل الطب وكيف السبيل الى إصلاح الجسم والحفاظ على صحته وما هي منافع الأغذية ومضارها ونحو ذلك والإمام الرضا عليه السلام ساكت، فعند ذلك خاطبه المأمون عن رأيه عليه السلام وما هو السبيل الى تدبير الصحة بالمأكل والمشرب والجماع والبقاء عليها صحية سليمة وكيف يتم علاج الأجسام من الأسقام.

فعند ذلك أجابه الإمام عليه السلام (عِنْدِي مِنْ ذَلِكَ مَا جَرَّبْتُهُ وعَرَفْتُ صِحَّتَهُ بِالاخْتِبَارِ ومُرُورِ الْأَيَّامِ مَعَ مَا وَقَفَنِي عَلَيْهِ مَنْ مَضَى مِنَ السَّلَفِ مِمَّا لَا يَسَعُ الْإِنْسَانَ جَهْلُهُ ولَا يُعْذَرُ فِي تَرْكِهِ فَأَنَا أَجْمَعُ ذَلِكَ مَعَ مَا يُقَارِبُهُ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ)[٢].ثم تفرق المجلس، ولكن المأمون لم ينسَ ما ذكره الإمام عليه السلام، فكتب الى الإمام عليه السلام يطلب منه ان ينجز ما ذكره عليه السلام من معرفته بأمور الطب، فارسل إليه الإمام عليه السلام ما طلبه، فعندما اطلع عليها المأمون أمر أن تكتب بماء الذهب، فسميت بـ (الصحفة المذَهَّبَة) أو (الرسالة الذَهَبِيَّة) وذلك للمعارف التي تحتويه هذه الصحفية التي لا تقدر بثمن[٣].

٢ – محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٩، ص: ٣٠٨.
٣ – المصدر السابق.

ب. النِسْبَةُ

وهي مأخوذة من النَّسَب، أي: نَسَبُ الإنسان الى أبيه وعشيرته أو وطنه، وأما في الاصطلاح فهي نِسْبَةُ الرواية أو الكتاب أو الصحفية الى مؤلفه أو راويه بالسِماع أو بالإجازة أو بالمناولة في قِبَال (الوِجَادَة) بالكسر التي هي في اصْطِلاح المحَدّثين (اسمٌ لما أُخِذَ من العِلْمِ مِن صَحِيفَةٍ مِن غَيْرِ سَمَاعٍ ولا إِجَازَةٍ ولا مُنَاوَلَة)[٤].

والرسالة الذهبيّة معلومة النِسْبَة الى الإمام عليه السلام فهي ليست من كتب الواجدة؛ لان سندها معلوم النِسْبَة الى الإمام عليه السلام ؛ فقد ذكر سندها الشيخ الطوسي والنجاشي الى محمد بن جمهور، وسوف نبين ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى.

ج. السَّنَد

السَّنَد في اللغة: يأتي **تارة** بمعنى (المعْتَمَد) أي ما يُعتمد عليه من إنسان وغيره[٥]، **وتارة** بمعنى ما ارتفع من الارض، **وتارة** بمعنى الصعود والرقي ومنه ما في الحديث (رَأَيْتُ النِّسَاءَ يُسْنِدْنَ عَلَى الْجَبَلِ)[٦] أي يصعدن الى الجبل، قال الخليل: (السَّنَدُ: ما ارتَفَعَ من الأرض في قُبُل جَبَلٍ أو وادٍ. وكلُّ شيءٍ أَسْنَدْتَ إليه شيئاً فهو مسند)[٧].

السَّنَد في الاصطلاح: هو سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث عن مصدره الأول، ومصدر الأول: **تارة** يراد منه النبي صلى الله عليه وآله أو الصحابي أو التابعي فهو مراد أهل السنة، **وتارة** يراد منه المعصوم عليه السلام خاصة وهو النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وأهل بيته الكرام الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فهو مراد الشيعة الإمامية. وما عدا ذلك فهو ليس بحجة عند الجميع.

ووجه تسمية الطريق (سلسة الرواة) بـ (السَّنَد) فهو: **إما** من باب الاعتماد في صحة الحديث، **وإما** من باب الرقي والصعود للوصل الى المصدر الأول.

د. الإمام الرضا عليه السلام

هو الإمام علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو الإمام الثامن من أئمة أهل البيت عند الشيعة الإمامية، ولد في مدنية النبي صلى الله عليه وآله واستشهد بالسم في طوس بخرسان على يد المأمون العباسي في آخر صفر لسنة ٢٠٣هـ ودفن هناك، ومرقده معروف للجميع، (وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ استُشهد وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا).

---

٤ – مرتضى الزبيدي، تاج العروس، ج٥، ص٢٩٦.
٥ – أبن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٤٠٨.
٦ – أبو داود السجستاني، سنن أبي داود ج٣، ص٥.
٧ – الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج٧، ص٢٢٨.

٢. سند الرسالة الذهبيّة وصحة نسبتها الى الإمام عليه السلام

إن الراوي الوحيد والمباشر للرسالة هو (مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ العمّي)[٨] وفي فهرست الشيخ جاء باسم (مُحَمَّد بْنِ الحسن بن جُمْهُور)[٩] وهما واحد باتفاق علماء الرجال[١٠].

و (مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُور) هو من خواص الإمام الرضا عليه السلام وكان عالماً بأحواله وملازماً لخدمته عليه السلام حتى في سفره من المدينة الى خرسان الى ان استشهد الإمام عليه السلام، ولد حدود سنة (١٠٠هـ)، وتوفي سنة (٢١٠ هـ) ذُكر باسم (مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُور) أربعة وأربعون مرة في أسناد الروايات[١١].

روى عن أبي معمر وإبراهيم الأوسي وأحمد بن حمزة وإدريس بن يوسف وإسماعيل بن سهل والحسين بن المختار بياع الأكفان وحماد بن عثمان وحماد بن عيسى وحمران ...

وروى عنه أبو يحيى الأهوازي وإسحاق بن محمد النخعي ومعلى، ومعلى بن محمد ويعقوب بن يزيد والسياري.[١٢]

له من الكتب (نوادر الحج) و (الملاحم) و (أدب العلم) و (الواحدة) و (صاحب الزمان) و (وقت خروج القائم) و (الرسالة الذهبية) و(تاريخ مواليد الأئمة وأعمارهم).[١٣]

طريق الشيخ الطوسي والنجاشي الى محمد بن جمهور

قال الشيخ الطوسي رحمه الله في الفهرست عند نقل طريقه الى الرسالة الذهبة: (محمّد بن الحسن بن جمهور العمي البصري. له كتب جماعة، منها: كتاب الملاحم، كتاب الواحدة، كتاب صاحب الزمان، والرسالة المذهّبة عن الرضا عليه السلام، وله كتاب وقت خروج القائم عليه السلام. أخبرنا برواياته كلّها. إلّا ما كان فيها من غلوّ أو تخليط. جماعة:

[١] عن محمّد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن جمهور.

[٢] ورواها محمّد بن علي (بن الحسين)، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن الحسن بن متيل، عن محمّد بن أحمد العلوي، عن العمركي ابن علي، عن محمّد بن جمهور).[١٤]

وقال النجاشي: (محمد بن جمهور أبو عبد الله العمي ....

---

٨ – والعمي: نسبة إلى بني العم بطن من تميم سكنوا البصرة. عبد الكريم السمعاني، الأنساب، ج ٤ ص ٢٤٢.
٩ – محمد بن حسن الطوسي، فهرست كتب الشيعة، ص٤١٣.
١٠ – عبد الله المامقاني، تنقيح المقال في علم الرجال رحلي)، ج٢القسم الثاني؛ ص٩٦.
١١ – عبد الحسين الشبستري، أحسن التراجم لأصحاب الإمام موسى الكاظم عليه السلام، ج٢؛ ص٦٥.
١٢ – أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج١٦، ص١٩١.
١٣ – المصدر السابق.
١٤ – محمد بن حسن الطوسي، فهرست كتب الشيعة، ص٤١٣.

[١] أخبرنا محمد بن علي الكاتب قال: حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا علي بن الحسين الهذلي المسعودي قال: لقيت الحسن بن محمد بن جمهور فقال لي: حدثني أبو محمد بن جمهور، وهو ابن مائة وعشر سنين.

[٢] أخبرنا ابن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا سعد قال: حدثنا أحمد بن الحسين بن سعيد، عن محمد بن جمهور بجميع كتبه)[١٥].

أقول: أن طريقي الشيخ الطوسي رحمه الله الى (محمد بن الحسن جمهور) كلاهما صحيح بتحقيق السيد الخوئي رحمه الله [١٦]، ولكن وقع الكلام في نفس (محمد بن جمهور) فقد ضعفه النجاشي فقال فيه: (ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها. روى عن الرضا عليه السلام)[١٧]، ومراد من (فساد المذهب) هو الغلو؛ وهو قول الشيخ الطوسي فيه[١٨]، وقال أبن الغضائري فيه: (محمّد بن جمهور، أبو عبد الله، العمّيّ. غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه. رأيت له شعراً يحلّل فيه محرّمات الله عزّ وجلّ)[١٩].

والتحقيق توثيق (محمد بن جمهور) وصحة الرسالة الذهبيّة نسبة وسنداً، وذلك من خلال بيان مؤيدات وقرائن بضم بعضها الى بعض، بعد بيان الإشكالات على الرسالة الذهبيّة والجواب عليها.

٣. الإشكالات على الرسالة، والجواب عليها

هناك اشكالات متعددة على الرسالة الذهبية، بعضها ناظر لتضعيف السند، وبعضها ناظر لتضعيف المتن والدلالة، وعليه فيحصل تأمل في صحة سند الرسالة وتشكيك في صحة نسبتها الى الامام عليه السلام

الإشكال الأول: لم يستند القدماء بها

واليك بعض النماذج التي لم يستند إليها القدماء الى الرسالة في مجالهم العلمي، مع إمكانية ذلك لهم:

الأول: الشيخ الصدوق في عيون أخبار الرضا

إن الطريق الشيخ الطوسي رحمه الله للرسالة كان عن الشيخ الصدوق رحمه الله [٢٠]، مع أن الصدوق رحمه الله في كتابه عيون أخبار الرضا الذي جمع فيه مجالس الإمام عليه السلام ومناظراته بالتفصيل لم يذكر شيئاً عن مجلس الإمام عليه السلام مع المأمون والأطباء والحكماء الذي جرى في مقدمة الرسالة الذهبية، فلو كانت الرسالة له عليه السلام لذكرها الشيخ الصدوق رحمه الله أو أشار الى بعض مطالبها!

الثاني: الشيخ الطوسي في المبسوط

---

١٥ – أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ص٣٣٧.
١٦ – أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج١٦؛ ص١٩١.
١٧ – أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ص٣٣٧.
١٨ – قال الشيخ: «محمّد بن جمهور العمي، عربي، بصري، غال». محمد بن الحسن الطوسي، رجال الطوسي، ص٣٦٤.
١٩ – أحمد بن حسين أبن الغضائري، الرجال ابن الغضائري)، ص٩٢.
٢٠ – قال الشيخ الطوسي: «عن محمّد بن علي بن الحسين، عن أبيه ....» المراد منه الشيخ الصدوق رحمه الله.

ذكر الشيخ الطوسي ﷺ في المبسوط بجواز تعدد الجماع من دون الفصل بغسل بينها[٢١]؛ واستدل على ذلك بأمرين: الأول بعدم الخلاف، والثاني بما روى عن النبي ﷺ انه طائف على نسائه في ليلة بغسل واحد، ولم يشير الشيخ ﷺ الى وجود كلام للإمام الرضا في الرسالة الذهبيّة يخالف ذلك[٢٢]، مع أن كتاب الخلاف للشيخ هو مبني على المسائل الخلافية بين العلماء.

الثالث: السيد أبن طاووس في الأمان من أخطار الأسفار

ان السيد ابن طاووس ﷺ عندما ألّف كتابه (الأمان من أخطار الأسفار والأزمان) الذي فيها باب (حفظ الصحة) فقد أعتمد فيها على رسالتين: رسالة (برء الساعة لزكريا الرازي)، ورسالة (قسطا بن لوقاي البعلبكي) ولم يأتِ بشيء من الرسالة الذهبيّة أو حتى يشير إليها مع ان محتوى الرسالة فيها الكثير من محتوى الرسالتين، وكانت مكتبة الشيخ الطوسي ﷺ تحت اختياره، فعند النظر بتدقيق السيد ابن طاووس وانتقائه للمتون الروائية يحصل لنا اطمئنان أن الرسالة الذهبيّة لم تكن عنده معتبرة.

الرابع: المحقق الكركي في جامع المقاصد

إن المحقق الكركي (المتوفى ٩٤٠ هـ) لم يستند أو يشير بشيء من الرسالة الذهبيّة في كتابه الفقهي الكبير (جامع المقاصد) مع أن العلامة المجلسي نقلها عن المحقق الكركي وبخط يده[٢٣].

الخامس: الفقهاء والمحدثون قبل العلامة المجلسي

لم يستند أو يشير فقيه أو محدث الى الرسالة الذهبيّة المنسوبة للإمام الرضا ﷺ إلا بعد العلامة المجلسي، وهذا الأمر مؤيد على أنها ليست من الإمام ﷺ

وعند النظر في حقبة قبل تأليف كتاب البحار نرى عدم وجود إشارة أو استناد لفقيه أو محدث للرسالة الذهبية، وإنما الاستناد للرسالة الذهبيّة من بعض الفقهاء تحقق عندما نقلها العلامة المجلسي في بحاره عن المحقق الكركي.

وهذا معناه ان الفقهاء قبل هذا الزمان لم يكونوا يعرفونها أو لم يعترفوا بها بعنوان حديث.

الجواب على الإشكال الأول

فإن عدم استناد مجموعة من علمائنا (رضوان الله عليهم) بها لا يصح دليلاً على القدح بها نسبة وسنداً، فهذا الأمر يشبه القاعدة المشهورة عند الأصوليين: (عدم الوجود لا يدل على عدم

---

٢١ – قال الشيخ: «إذا كان له إماء فطاف عليهن بغسل واحد جاز، والزوجات كذلك في الجواز»، محمد بن الحسن الطوسي، المبسوط في فقه الإمامية، ج ٤، ص٢٤٣.

٢٢ – «والجِمَاعُ بَعْدَ الْجِمَاعِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا غُسْلٌ يُورِثُ لِلْوَلَدِ الْجُنُونَ إِنْ غَفَلَ عَنِ الْغُسْلِ». علي بن موسى الرضا ﷺ , طب الإمام الرضا عليه السلام الرسالة الذهبية)، ص٢٨ .

٢٣ – سيد محمد كاظم طباطبايي وهادي نصيري، «پژوهشى در اعتبار رسالة ذهبيه»، فصل نامه علوم حديث، دوره ١٧، شماره ٦٣، بهار، ص١٠.

الوجدان)[٢٤]، فهناك أمورٌ كثيرة يمكن ان يعتذر بها لذلك، مثل كأن لم تكن الرسالة تحت اليد والاختيار عند كتابة مؤلفاتهم، أو كان هناك البديل لها في الاستدلال، أو كانوا يرون أن أغلب أحكامها هي أمور إرشادية ونحو ذلك.

نعم يبقى عدم استناد السيد ابن طاووس في كتابه (الأمان من أخطار الأسفار) بالرسالة الذهبية، فيمكن ان يعتذر له بأن كتاب (برؤ الساعة)[٢٥] يناسب موضوع كتاب السيد ابن طاووس حيث ان الرازي قد جمع فيه الأمور التي يبرئ فيها المريض من يومه أو أسرع زماناً، والسيد ابن طاووس قد أثبت كتاب برء الساعة بكامله في كتابه الأمان من أخطار الأسفار، والمسافر عادة يحتاج الى مثل هكذا أمور السريعة والعاجلة للعلاج والتدبير، ولكن الرسالة الذهبيّة فقد كتبها الإمام عليه السلام لما يحفظ صحة الإنسان في جميع مراحل عمره لا خصوص السفر؛ وهذا نص كلام السيد ابن طاووس رحمه الله يؤيد كلامنا: (فرأينا بالله جل جلاله أن نذكر في كتابنا هذا من الأدوية المجربة في الشفاء و كنا وقفنا على كتاب لابن زكريا قد سماه "برؤ ساعة" فننقله بألفاظه و نضيف بعد تمامه ما جربناه نحن أو جربه غيرنا مما يداوي به الإنسان بعض ما يعرض له في السفر من أخطار أسقامه)[٢٦] .

الإشكال الثاني: التشويش والخلط في المتن

عند التأمل في عدّة مواضع من متن الرسالة سوف نرى فيها تشويش وخطأ، بحيث تكون باعثاً على حصول الشك والتردد في نسبتها الى الإمام عليه السلام، واليك بيان ذلك في عدّة مواضع:

الأول: في مجلس نيسابور

عند التأمل في مقدمة الرسالة نرى فيها بعقد جلسة بين الإمام عليه السلام والأطباء والفلاسفة وبين المأمون في نيسابور: (كَانَ الْمَأْمُونُ بِنَيْسَابُورَ وفِي مَجْلِسِهِ سَيِّدِي أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام وجَمَاعَةٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ والْمُتَطَبِّبِينَ ...)[٢٧]، مع أن الإمام عليه السلام في ذلك الزمان لم يحضر الى نيسابور أصلاً، والمشهور في كتب التاريخ وغيرها

---

٢٤ – العلامة الحلي، نهاية الوصول الى علم الأصول، ج١، ص٣٤٦. الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج٣، ص٥٧٦.

٢٥ – وهو كتاب طبي من تأليف محمّد ابن زكريّا الرّازي، حيث ألفه لبعض وزراء زمانه بعد أن طلب منه في كتابة كتاب يحتوي على علاج سريع لأغلب الأمراض في مدة قصيرة، فتكتب الرازي له الكتاب وسماه «برؤ الساعة»، وهذا نص كلام الرازي في سبب تأليفه للكتاب: «كنت عند الوزير أبي القاسم ابن عبد الله فجرى في حضرته ذكر شيء من الطّب وجماعة حضروا من الأطبّاء عنده، قال إنّ للعلل هو أن يجتمع على ممر الأيّام والشّهور فيداوى طول المدّة حتّى يتمّ برء العليل، فادّعيت عند الوزير أنّ من العلل ما يجتمع في أيّام و يبرأ في ساعة فتعجّبوا من ذلك فسألني الوزير أن أؤلف كتاباً مشتملا على العلل التي يداوى و يبرأ في ساعته فبادرت إلى منزلي و ألّفت هذا الكتاب و اجتهدت فيه غاية الجهد و سمّيته بـ "برء السّاعة"» رسائل طبي محمد بن زكريا رازي ؛ النص ؛ ص١٢ . الأمان من أخطار الأسفار والأزمان؛ ص١٥٢.

٢٦ – الأمان من أخطار الأسفار والأزمان؛ ص١٥٢.

٢٧ – علي بن موسى الرضا عليه السلام , طب الإمام الرضا عليه السلام الرسالة الذهبية , ص٥ . محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٩؛ ص٣٠٧.

أن الإمام عليه السلام جاء من المدينة ومرّ بنيسابور ومن ثم الى طوس ولم يثبت في التاريخ أنه أتى إليها مرة أخرى أصلا، والمجلس الذي عقد مع الإمام عليه السلام والأطباء قطعاً لم يكن الأول عند قدومه الى طوس.

الجواب عليه

أولاً: أن المستدل قد استشهد بأمور تاريخية، والأمور التاريخية في الواقع فيها التباس وتضارب، فهناك الكثير من الوقائع والأحداث التاريخية إما أهملت ولم تُؤرّخ، أو أُرّخَ بعضها أو جانب منها واهمل الأغلب، أو أُرِّخَت ولكن فيها تشويش، أو أرخت كذباً، نعم إن الأحداث التاريخية إنّما تكون حجّة ومعتبرة اذا كانت بحالة الإقرار والاعتراف، كتأريخ لأهل البيت) من خصومهم.

ثانياً: ان الثابت أن المأمون قد استدعى الكثير من علماء المذاهب والأديان والفلاسفة والأطباء وغيرهم من بلدان مختلفة وأمصار بعيدة لمناظرة الإمام الرضا عليه السلام، ويمكن أن تكون إحدى جلساته في نيسابور، وبالأخص ان مدينة نيسابور في ذلك الزمان كانت كبيرة جداً متاخمة لطوس.

ثالثاً: مع التسليم والتنازل، يمكن ان يكون هناك سهو في مكان المجلس الذي اجتمع الإمام من الأطباء والفلاسفة، فهذا لا يصح نقداً يسقط الرسالة عن الاعتبار السندي والدلالي.

الثاني: أكل الترياق الكبير

جاء في الرسالة الذهبيّة إن الإمام عليه السلام وصف لحفظ الصحة بتناول مقدار حمصة من الترياق الأكبر[٢٨] فقال: (وخُذْ قَدْرَ الْحِمَّصَةِ مِنَ الدِّرْيَاقِ[٢٩] الْأَكْبَرِ فَاشْرَبْهُ وَكُلْهُ مِنْ غَيْرِ شُرْبٍ)[٣٠]، فعند المراجعة والتدقيق في كتب الطب المعروفة نرى فيها أن الترياق يحتوي على بعض الأشياء نجسة كـ (أقراص الإسقيل) المخلوطة بالخمر، وبعضها يحرم أكله كـ (لحوم الأفاعي) و (جندبيدستر) وهي خصية ثعلب الماء[٣١]، وقيل أنه كيس فيه إفراز مادة تشبه العسل حاد الرائحة[٣٢]، فكيف للإمام أن يوصي – من غير اضطرار – بتناول شيء فيه نجاسة وفيه شيء يحرم أكله؟!

---

٢٨ – التّرياق: «اسم يونانيٌّ لدَواء مُرَكَّبٍ تَركيباً صناعياً، من شأنه إذا وَرَد على بدن الإنسان تَقوية الرّوح الحيوانيّ والحرارة الغَريزيّة، وحِفْظ الصّحَّة، وإزالة المرض والتَّخَلُّص من السُّموم الحيوانيّة والنّباتيّة والمعدنيّة. واخترعه "أندروماحس المتقدّم" وعَمُّه "أندروماخس المتأخّر "بزيادة لُحوم الأفاعي فيه. وأظهر "جالينوس" فضلَه وحَرَّر وَزْنَه. و "أندروماحس المتقدّم" هو الذي سمّاه بـ "التِّرْياق"، لأنّه نافع من نَهش الحيوانات ذوات السُّموم، واسمها باليونانيّة: تِرْيا. وهو نافع من السُّموم المشروبة الفعّالة، واسمها باليونانية فاء، ممدودة، ثم خُفّف وعُرِّب أُطْلِق على كلّ ما يقاوم السُّموم». كتاب الماء، عبد الله بن محمد الأزدي؛ ج١؛ ص١٨٦ ـ ١٨٧.

٢٩ – وفي نسخة البحار: «التِّرْيَاقِ» محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٩ ص٣٢٠.

٣٠ – علي بن موسى الرضا عليه السلام, طب الإمام الرضا عليه السلام الرسالة الذهبية)، ص٦٠.

٣١ – قال الشيخ الرئيس: «جندبيدستر ... هو خصية حيوان البحر، و يؤخذ زوجاً متعلقاً من أصل واحد، و له قشر رقيق ينكسر بأدنى مس» الحسين بن عبد الله أبن سينا، القانون في الطب، ج١ ؛ ص٣٨٤.

٣٢ – قال الرازي: «جندبيدستر: وهو إفراز لحيوان من القواضم المائية يدعى القندس بالفارسية والحارود بالعربية. يعيش في الماء ويأكل السمك والسراطين وغيره ثم يأوي وينام على اليابسة. والإفراز هذا يتكون في كيس يقع بين خصية الذكر وفتحة الشرج. وهو مادة رخوة في بدء تكوينها تشبه العسل، رائحتها نفاذة. و إذا ما لامسها الهواء تجمدت ثم تصلّبت» محمد بن زكريا الرازي، المنصوري في الطب، ص٥٩٤.

فهذا الأمر مستبعد صدوره عن الإمام، بل إنما يكشف ان الرسالة ليست من الإمام الرضا عليه السلام.

وهناك ملحوظة عجيبة من المحقق الكركي رحمه الله ـ الذي عن طريقه نقل صاحب البحار الرسالة الذهبيّة ـ قال في كتابه جامع المقاصد في حكم الترياق: ([الترياق] مركب معروف يشتمل على الخمر ولحوم الأفاعي، فيحرم بيعه لذلك، فانّ هذا المركب لا يعد مالاً، لأن بعضه من الأعيان النجسة والمحرمة فلا يقابل بالمال)[٣٣]، ولكن العلامة المجلسي رحمه الله في البحار وجه كلام الإمام بلزوم حمل الترياق على الذي لا يحتوي على أشياء محرمة أو نجسة[٣٤].

ويمكن الإجابة عليه بعدة أمور:

أولاً: عند النظر في تاريخ الترياق نرى هناك نسخ متعددة له عند الأطباء، نعم له أصول وثوابت واي تغير فيه ينقص من تأثيره على الجسم كأقراص الأفاعي وأقراص الإسقيل المخلوطة بالخمر، ولكن يمكن الاستغناء عن تلك التي فيها حرمة شرعية وأبدالها بشيء محلل؛ ويؤيد كلامنا ما ذكره المحقق الكركي رحمه الله في ذيل كلامه رحمه الله المتقدم قال: (لكن الترياق عند الأطباء قد يخلو من هذين فيجوز بيعه قطعاً)[٣٥]، وبه يدفع إشكال المحقق الكركي في جامع المقاصد.

وأيضا يؤيد كلام المحقق الكركي رحمه الله ما ذكره الحكيم سيد محمد مؤمن في تحفته ونقل كلامه صاحب كتاب قرابادين كبير، انه قد ركب نسخة من الترياق الكبير جديدة في قبال نسخة ابن سينا وغيره الخالية عن أقراص الأفاعي وحذف كل شيء فيه شبه شرعية من حرمة الأكل أو النجاسة، وتأثيره كأثير الترياق المعروف، قال Σ باللغة الفارسية: (ترياق اعظم كه حكيم محمد مؤمن در مقابل ترياق كبير شيخ الرئيس تأليف نموده ... وكفته آنه از ادويه مشتبه كه در ما هيت انها اختلاف شده بدل كردم وغير مشتبه را بعينه داخل نمودم وبدل قرص أفعى قرص حلال داخل كردم)[٣٦].

وأيضا هناك من الأطباء القدماء لم يخلط شيء من الخمر في أقراص الإسقيل[٣٧]، مع أنها من عناصر الترياق الأساسية.

---

٣٣) علي بن الحسين الكركي، جامع المقاصد في شرح القواعد، ج٤، ص٢١.

٣٤ – محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٩؛ ص٣٤٦.

٣٥) علي بن الحسين الكركي، جامع المقاصد في شرح القواعد، ج٤، ص٢١.

٣٦ – سيد محمد مؤمن، تحفة المؤمنين، ج٢؛ ص١٠٦. قرابادين كبير؛ ج١؛ ص٦٩٤.

٣٧ – قال الأزدي في بيان صفة أقراص الإسقيل: «يُؤخذ من بَصَل الإسقيل البالغ الوَزِين، ويُطْلَى بالعَجين ويُشْوَى في التَّنور، ويُؤخذ ما في جوفه فيُدقّ ويُضاف اليه من دقيق الكِرسِنَة إمّا جُزءان على ما كان يفعل أندروماحس، وإمّا جزء واحد على ما كان يفعله غيره، ثمّ يُقَرَّص بدُهن الورد ويُجَفَّف في الظِّلّ ويُحْفَظ لوقت الحاجة». كتاب الماء؛ ج١؛ ص١٩٠.

وأيضا يمكن الاستغناء عن (جندبيدستر) – الذي هو ليس من تراكيب الترياق الأساسية – أبداله ببعض العقاقير؛ قال ابن سينا في القانون: (بدله [أي جندبيدستر] مثله وج مع نصفه فلفل)[٣٨]، وقال داود الأنطاكي في التذكرة مثله[٣٩].

ثانياً: هناك بعض المعاجين تقوم مقام الترياق الكبير في خواصه وتأثيره في العلل والأمراض والسموم؛ كمعجون (المغيث) الذي تعلمه المسيح بن حكم في القرن الثاني الهجري من أحد أطباء الهند، وقال انه يقوم مقام الترياق الكبير، وهذا نص كلامه: (فأثبتّ هذا "المغيث" في هذه الرسالة لأمير المؤمنين هارون الرشيد ينفع لوجع الرأس .... ولكل علة يقوم مقام الترياق المعروف بالفاروق، صحيح مجرّب إن شاء الله تعالى)[٤٠].

ولهذا الأمر شاهد يدل على أن المراد من الترياق هو الترياق الذي يحل تناوله، وذلك ان الإمام في الرسالة الذهبيّة نفسها قد أوصى بتناول شراباً حلالاً يختلف عما يصفه أطباء ذلك الزمان من الشراب المحرم لحفظ صحة الملوك واهل الترف، وقد ذكر فوائده وكيفية صنعه ودستور تناوله، فقال عليه السلام: (وَلْيَكُنْ شَرَابُكَ عَلَى أَثَرِ طَعَامِكَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ الصَّافِي الْمُعَتَّقِ مِمَّا يَحِلُ شُرْبُهُ)[٤١]، فأن هذا الأمر يكشف ان الإمام لا يصف شيء يحرم أكله، والا لما وصف للمأمون الشراب الحلال، فكذلك الكلام في الترياق.

ثالثاً: مع التسليم من شمول الترياق على لحوم الأفاعي في الرسالة، وأنه من العناصر الأصلية للترياق، فيمكن خلطه واستعماله بحيث يستهلك في المعجون، وقد صرّح بالجواز السيد الخميني قدس سره في مسألة (٦): (لا بأس ببيع الترياق المشتمل على لحوم الأفاعي مع عدم ثبوت أنّها من ذوات الأنفس السائلات ومع استهلاكها فيه – كما هو الغالب بل المتعارف – جاز استعماله وينتفع به. وأمّا المشتمل على الخمر فلا يجوز بيعه؛ لعدم قابليته للتطهير، وعدم حلّية الانتفاع به مع وصف النجاسة حال الاختيار الذي هو المدار لا الجواز عند الاضطرار)[٤٢]. وايضا صرح بحلية الترياق الشيخ محمد تقي بهجت قدس سره [٤٣] والسيد گلپايگاني قدس سره في وسيلة النجاة[٤٤] وغيرهما.

---

٣٨ – الحسين بن عبد الله أبن سينا، القانون في الطب، ج١؛ ص٣٨٥.
٣٩. – داود بن عمر الأنطاكي، تذكرة أولي الألباب، ص١١٩.
٤٠ – مسيح بن حكم الدمشقي، الرسالة الهارونية، ج٢؛ ص٣٢٨ ـ ٣٢٩.
٤١ – علي بن موسى الرضا عليه السلام , طب الإمام الرضا عليه السلام الرسالة الذهبية)، ص١٦.
هناك نسخة أخرى للشراب الحلال رواها الشيخ الكليني بسند موثق عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَاطِيِّ عن الإمام الصادق عليه السلام, وهي شبيهة لما ذكره الإمام الرضا عليه السلام مع بعض الفوارق. محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج٦؛ ص٤٢٤. بَابُ صِفَةِ الشَّرَابِ الْحَلَالِ.
أقول: ان السَّنَد موثق لأجل ان أغلب رجال السَّنَد هم من الواقفية.
(٤٢ ـ روح الله الخميني، تحرير الوسيلة، ج١، ص٥٢٦.
٤٣ – محمد تقي بهجت، وسيلة النجاة بهجت)، ص ٤١٢.
٤٤ – محمد رضا الگلپايگاني وسيلة النجاة گلپايگاني)، ج ٢، ص ٥.

وهناك جملة من الفقهاء قد ذهبوا إلى حليّة (كلّ محرم الأكل إذا استهلك في شيء محلل الأكل، بشرط ألا يكون نجساً أو متنجساً) وضربوا له عدّة أمثلة: منها لو استهلك التراب بالطحين[٤٥]، ومنها لو استهلك النخاع في المرق[٤٦]، ومنها لو استهلكت بعض الحشرات في شيء محلل[٤٧]، ومنها لو استهلك فرث الغنم بلبنها[٤٨].

وصاحب الجواهر قد أشار لهذه القاعدة: (... بل الظاهر حرمة الممتزج بالطاهر منها إذا لم تتحقّق استحالته إلى غيره من المحلّل أو استهلاكه على وجه يلحق بها)[٤٩].

أقول: يأتي الكلام نفسه في (جندبيدستر) إذا قلنا إنه إفرازات سائلة ثم تجمد لحيوان ثعلب الماء، وليست خصيته، إذا استهلكت في الترياق.

وأما الذين قالوا بعدم جواز أكل الترياق؛ فلأجل استدلالهم بنجاسة الأفاعي عند قتلها، والنجس لا يجوز أكله بالإجماع، والشيخ الطوسي ﷺ إنما حرم أكل الترياق لما يرى ان الأفاعي تصبح نجسة عند قتلها؛ قال الشيخ الطوسي في المبسوط: (ولا يجوز بيع الترياق؛ لأنه يعمل من لحوم الأفاعي وهي إذا قتلت كانت نجسة إجماعاً والسلف فيه لا يصح)[٥٠].

والتحقيق عند المتأخرين من علمائنا (رضوان الله عليهم) ان الأفاعي ميتتها طاهرة وليست بنجسة، لأنها ليس لها نفس سائلة فهي كالسمك.

وعليه: فقد أسس الفقهاء قاعدة وهي جواز أكل أو شرب الأشياء المحرمة الأكل الطاهرة العين إذا خلطت مع غيرها فاستهلكت بحيث تخرج عن ماهيتها عرفاً، كالترياق وكثير من المعاجين والأطعمة.

رابعاً: مع التسليم والتنازل بوجد تناقض في متن الرسالة في مسألة الترياق أو غيره وانه يعارض للثوابت الفقه، نقول: أن هذا الشيء لا يسقط جميع مضمون الرسالة ودلالتها عن الحُجِّيَّة والاعتبار، وهذا الأمر له نظائر كثيرة في الفقه، ومع ذلك لا يحكم الفقهاء بسقوط جميع المتن عن الاعتبار، بل موضع التضاد والتعارض يسقط ويبقى التي ليس لها معارض تام الدلالة والاعتبار.

الاشكال الثالث: يوجد للرسالة الذهبيّة مشابه لها في ذلك العهد

إن الرسالة الذهبيّة إذا قيست مع المتون الطبية الرائجة في عهد المأمون وأبيه هارون نرى في مطالبها تشابه الى حدّ قريب جداً مع تلك المتون في ذلك العهد، ولا يوجد فيها مطالب جديدة ملحوظة تختلف

٤٥ – عبد الأعلى السبزواري، مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، ج١ ص١٤٠.
٤٦ – محمد حسن المامقاني، غاية الآمال في شرح المكاسب والبيع، ج١، ص١٤.
٤٧ – محمد علي الأنصاري خليفه شوشتري)، الموسوعة الفقهية الميسرة، ج ٣، ص١٤١.
٤٨ – محمد حسن الجواهري، جواهر الكلام، ج٣٦، ص٣٥١.
٤٩ – المصدر السابق، ج٣٦، ص٣٧٦.
٥٠ – محمد بن الحسن الطوسي، المبسوط في فقه الإمامية، ج٢، ص١٨٦.

عن تلك المتون الطبية؛ فمثلاً لو نظرت الى كتاب (الرسالة الهارونيّة) لمسيح بن حكم الدمشقي، وكتاب (التذكرة المأمونيّة في منافع الأغذيّة) لجبرائيل بن بختيشوع، و(رسالة تدبير البدن) لبختيشوع التي أرسلها للمأمون العباسي، وأيضا يوجد التشابه في كثير من عبائر كتب أخرى، ترى صحة ما نقول[٥١]، وهذا الأمر يبعث على الشك في أنها من تأليف بعض الأطباء وليس من الإمام.

الجواب على تشابه العبائر بنحو كلي

أولاً: ان تشابه الألفاظ والمعاني موجود حتى في القرآن والسنة الشريفة ما دام المعنى صحيح وحق والشارع قد أمضاه ورضيه، ففي الفقه يستدل الفقهاء بتقرير المعصوم وإمضائه، فالكثير من أفعال ومعاملات وتصرفات العرف والشعوب قد أمضاها الشارع المقدس، وبعض مطالب الرسالة هو من هذا القبيل.

ثانياً: لو نظرت الى الرسالة الذهبيّة سوف ترى الفصاحة والبلاغة والدقة العلمية لا تجدها في الكتب التي قيست الى الرسالة أو بعض كلمات الحكماء، فإن أسلوب وطريقة الإمام عليه السلام واضحة وجلية للذوق الأدبي والعملي.

٤. التحقيق النهائي هو صحة الرسالة الذهبيّة سنداً

والتحقيق في المسألة، أن الرسالة الذهبيّة مشهورة النِسْبَة الى الإمام عليه السلام عند علمائنا قديماً وحديثاً، وقد استشهد واستدل جملة من علمائنا بالرسالة الذهبيّة في المسائل الارشادية والاحكام.

وعند النظر في الأمر السادس والسابع من كلام صاحب المستدرك فهو متين؛ حيث يكشف أن (محمد بن جمهور) ثقة في النقل، وأن فساد المذهب والعقيدة لا يقدح في الوثاقة كما في الفطحيّة والواقفيّة وغيرهما.

وإضافة الى ذلك ما ذكره السيد الخوئي رحمه الله في أن الشيخ الطوسي رحمه الله قد أعتمد على أخبار (محمد بن جمهور) الخالية عن الغلو، والرسالة التي نقلها ابن جمهور خالية منه قطعاً؛ لان أغلبها أمور إرشادية الى حفظ الصحة أو العلاج من بعض الأمراض ونحو ذلك؛ وذهب الى ذلك أيضا بعض المعاصرين: (ومضمون الكتاب يتناول المسائل الطبّية، فإن كانت مستحبّة دخلت في الأحكام، وإلّا فهي من الأمور الإرشاديّة)[٥٢].

وبذلك يمكن الرد على من قال بأن الرسالة الذهبيّة هي من صنع ابن جمهور، أو من صنع أحد الاطباء في ذلك الزمان ومن ثم نسبها ابن جمهور الى الامام عليه السلام

واليك بيان المؤيدات على صحة سند الرسالة:

المؤيدات على صحة الرسالة الذهبيّة نسبةً وسنداً

---

٥١ – سيد محمد كاظم طباطبايي وهادي نصيري، «پژوهشى در اعتبار رسالة ذهبيه»، فصل نامه علوم حديث، دوره ١٧، شماره ٦٣، بحار، ص١٠ وص١٤.

٥٢ – مسلم الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، ج١، ص٣٦٥.

المؤيد الأول: جزم صاحب البحار بصدور الرسالة من الإمام عليه السلام

إن العلامة المجلسي وجد الرسالة بخط العلامة الكركي صاحب كتاب جامع المقاصد، وهو من علماء الشيعة المعصرين للشيخ البهائي، ومن ثم أثبتها في كتابه بحار الأنوار، فقال في مطلعها: (وَجَدْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ الْأَجَلِّ الْأَفْضَلِ الْعَلَّامَةِ الْكَامِلِ فِي فُنُونِ الْعُلُومِ وَ الْأَدَبِ مُرَوِّجِ الْمِلَّةِ وَ الدِّينِ وَ الْمَذْهَبِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَالِي الْكَرَكِيِّ جَزَاهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَنِ الْإِيمَانِ وَ عَنْ أَهْلِهِ الْجَزَاءَ السَّنِيَّ مَا هَذَا لَفْظُهُ الرِّسَالَةُ الذهبيّة فِي الطِّبِّ الَّتِي بَعَثَ بِهَا الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا عليه السلام إِلَى الْمَأْمُونِ الْعَبَّاسِيِّ فِي حِفْظِ صِحَّةِ الْمِزَاجِ وَ تَدْبِيرِهِ بِالْأَغْذِيَةِ وَالْأَشْرِبَةِ وَالْأَدْوِيَةِ)[٥٣].

ثم قال المجلسي: (ووَجَدْتُ فِي تَأْلِيفِ بَعْضِ الْأَفَاضِلِ بِهَذَيْنِ السَّنَدَيْنِ)[٥٤] ثم ذكر السندين منه الى الشيخ الطوسي رحمه الله الذين ذكرهما الشيخ في الفهرست.

والعلامة المجلسي رحمه الله يرى ان الرسالة الذهبيّة هي من تأليف الإمام الرضا فجمع عدة قرائن الى صحة نسبتها الى الإمام وأن لها إسناد يتصل بالإمام، فحينئذ يمكن الاعتماد عليها، ولا يضر التضعيف والطعن لراويها محمد بن جمهور، فقال في ذيل هذه القرائن: (فَظَهَرَ أَنَّ الرِّسَالَةَ كَانَتْ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ بَيْنَ عُلَمَائِنَا ولَهُمْ إِلَيْهِ طُرُقٌ وأَسَانِيدُ)[٥٥]. واليك بيان هذه القرائن ببيان أوضح:

الأول: كلام الشيخ الطوسي في الفهرست عند ترجمة (مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ جُمْهُورٍ الْعَمِّيِّ الْبَصْرِيِّ)، حيث ذكر طريقين الى كتبه ومن جملة ما ذكره الرسالة الذهبيّة فقال: (كِتَابُ الْمَلَاحِمِ وكِتَابُ الْوَاحِدَةِ وكِتَابُ صَاحِبِ الزَّمَانِ ولَهُ الرِّسَالَةُ الْمُذَهَّبَةُ عَنِ الرِّضَا)[٥٦]. ومن ثم الشيخ استثنى النقل عن ابن جمهور الأخبار التي فيها غلو أو خلط فقال: (أَخْبَرَنَا بِرِوَايَاتِهِ كُلِّهَا إِلَّا مَا كَانَ فِيهَا مِنْ غُلُوٍّ أَوْ تَخْلِيطِ جَمَاعَةٍ عَنْ ...)[٥٧].

أقول: إن هذا الاستثناء منه يدل على قبول الروايات التي ليس فيها غلو وتخليط وهو مراد الشيخ، أشار الى ذلك أيضا صاحب المستدرك[٥٨].

الثاني: كلام النجاشي حيث ذكر طريقه الى كتب (مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ)، فقال: (وأَخْبَرَنَا ابْنُ شَاذَانَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعْدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ بِجَمِيعِ كُتُبِهِ)[٥٩].

---

٥٣ – محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٩، ص: ٣٠٦.
٥٤ – المصدر السابق.
٥٥ – محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٩؛ ص٣٠٨.
٥٦ – محمد بن حسن الطوسي، فهرست كتب الشيعة، ص٤١٣.
٥٧ – محمد بن حسن الطوسي، فهرست كتب الشيعة، ص٤١٣.
٥٨ – حسين بن محمد تقي النوري، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ج١٩، ص٢٢٧.
٥٩ – أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ص٣٣٧. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٩؛ ص٣٠٨.

أقول: ومن جملة كتب أبن جمهور هي الرسالة الذهبية، ولا يضر عدم ذكر النجاشي لها، لكونها معلومة النِسْبَة إليه.

الثالث: أن مُحَمَّدُ بْنُ شَهْرَآشُوبَ المتوفى سنة (٥٨٨ هـ) قد أثبت الرسالة الذهبيّة للإمام الرضا عليه السلام وان الذي رواها هو محمد بن جمهور فقال عند ترجمته: (له كتاب الملاحم والفتن الواحدة، صاحب الزمان، الرسالة المذهبة عن الرضا عليه السلام في الطب ...)[٦٠].

الرابع: شرح السيد فضل الله بن علي بن عبيد الله الحسني الراوندي (المتوفى ٥٧٠ هـ) للرسالة الذهبية، قال الشَّيْخُ مُنْتَجَبُ الدِّينِ فِي كتابه الْفِهْرِسْتِ: (له تصانيف منها ... ترجمة العلوي للطب الرضوي ...)[٦١].

أقول: ان هذه القرينة تدل على ان الرسالة المذهبة كانت مشهورة بين العلماء، والا العلامة الراوندي رحمه الله الذي يعرف بالتقوى والتثبت كيف يشرح شيء فيه شبة النِسْبَة الى الإمام عليه السلام، وما ذلك إلا لكونها معلومة النِسْبَة إليه.

المؤيد الثاني: توثيق صاحب المستدرك

إن صاحب مستدرك الوسائل ـ إضافة لما ذكره صاحب البحار رحمه الله ـ جمع عدّة قرائن على إمكانية الاعتماد على ما رواه محمد بن جمهور في الرسالة الذهبيّة والقول بصحة انتسابها للإمام واعتبار محتواها، وإن كان بعضها قابل للخدشة والمناقشة، ولكن من حيث المجموع يمكن القول بصحة سندها، واليك بيان هذه الوجوه مع المناقشة في بعضها بعد بيان نص كلامه رحمه الله : (قلت: الرسالة كما ذكره من المشهورات، وكفى في ذلك شرح السيّد الراوندي عليها، وتصريح المحقّق الثاني بأنّها منه عليه السلام. وأمّا تضعيف النجاشي، وابن الغضائري، والعلاّمة، وابن طاووس تبعا لهما لمحمد بن جمهور، فيمكن تضعيفه ولو بوجه لا يضرّ باعتبارها، وذلك من وجوه)[٦٢]:

ثم ذكر ما يقارب سبعة وجوه أغلبها قابل للمناقشة إلا الوجه السادس والسابع ففيهما متانة ووجه صحيح، واليك بيانهما:

أما السادس، فخلاصته تعجب صاحب كتاب المقال برمي محمد بن جمهور بالغلو؟! فقال (أنّ له[٦٣] كتاب صاحب الزمان وكتاب خروجه مضافاً إلى كتبه المذكورة، فيظهر منه كونه إماميّا ومن مصنّفيهم، فلا ندري ما معنى الغلو الذي يرمونه به؟!)[٦٤].

---

٦٠ – ابن شهر آشوب، معالم العلماء، ص١٠٣-١٠٤.
٦١ – علي بن عبيد الله منتجب الدين رازي)، الفهرست، ص٩٦. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٩؛ ص٣٠٨.
٦٢ – حسين بن محمد تقي النوري، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل؛ ج١٩؛ ص٢٢٧.
٦٣ – أي: محمد بن جمهور.
٦٤ – محمد بن إسماعيل المازندراني الحائري، منتهى المقال في أحوال الرجال، ج٥؛ ص٤٠٢.

وأما السابع، اعتماد بعض الأعلام على الرسالة في استدلاله الفقهي كصحاب العروة وصحاب الجواهر وغيرهما، بالإضافة ان اعتماد الشيخ الطوسي ﷺ على روايات محمد بن جمهور الراوي الوحيد للرسالة الذهبية.

وأيضا اعتماد الشارح لها على صحة مطالبها ومضامينها كالسيّد الراوندي ﷺ حيث شرح الرسالة وأوضح مطالبها جيداً مع قرب عهده منها.

فالاعتماد والشرح يكشفان على الاطمئنان بصحتها متناً ومضموناً والا كيف يعتمد عليها أو يتصدّى لشرحها من لم يطمئن بصحة صدورها من الإمام عليه السلام؟!

المؤيد الثالث: توثيق السيد الخوئي لـ (محمد بن جمهور)

إن السيد الخوئي ﷺ قد وثق (محمد بن جمهور)؛ **لأمرين:**

الأمر الأول: لوقوعه في إسناد تفسير علي بن إبراهيم وفي إسناد كامل الزيارات، وإن أعرض السيد ﷺ عن توثيق الثاني في آخر عمره ولم يعرض عن الأول.

وبتعبير آخر: أن السيد الخوئي ﷺ قد وثّق كل من وقع في سند كتاب كامل الزيارات الذي بلغ عددهم ٣٨٨ راوي[٦٥]، وأيضا السيد وثَّق كل من وقع في إسناد تفسير علي بن إبراهيم؛ وذلك لشاهدة أصحابهما بوثاقة رجالها؛ قال السيد الخوئي: (فيحكم بوثاقة من شهد علي بن إبراهيم أو جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته، اللهم إلا أن يبتلى بمعارض)[٦٦]، ولكن السيد الخوئي ﷺ في أواخر عمره قد تراجع عن توثيق إسناد كتاب كامل الزيارة، ولكنه لم يتراجع عن رجال تفسير القمي[٦٧] فيبقى محمد بن جمهور ثقة بحسب منبى السيد الخوئي لقوعه في تفسير القمي.

الأمر الثاني: لما ذكره الشيخ الطوسي ﷺ من اعتبار الروايات التي تخلو عن الغلو والخلط والرسالة الذهبية هي خالية عن ذلك؛ قال السيد الخوئي ﷺ: (الظاهر أن الرجل ثقة، وإن كان فاسد المذهب، لشهادة علي بن إبراهيم بوثاقته، غاية الأمر أنه ضعيف في الحديث، لما في رواياته من تخليط وغلو، وقد ذكر الشيخ، أن ما يرويه من رواياته، فهي خالية من الغلو والتخليط، وعليه فلا مانع من العمل بما رواه الشيخ من رواياته)[٦٨].

المؤيد الرابع: استدلال صاحب العروة والمعلقين بالرسالة الذهبية

إن صاحب العروة ﷺ استدل وتبعه جملة من علمائنا (رضوان الله عليهم) في بعض المسائل الفقية اعتماداً على الرسالة الذهبيّة للإمام الرضا عليه السلام:

---

٦٥ – بحسب إحصاء الشيخ محمّد رضا عرفانيان . جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال، ص٣٠٠.
٦٦ – أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث؛ ج١؛ ص٥٠.
٦٧ – محمد باقر الإيرواني، دروس تمهيدية في القواعد ج١، ص١٧٨.
٦٨ – أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج١٦؛ ص١٩١.

الأول: في مسألة استحباب الغسل لمن أرد ان يجماع مرة أخرى، قال صاحب العروة ﷺ: (الرابع والعشرون: لإرادة العود إلى الجماع، لما نقل عن الرسالة الذهبيّة أنّ الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد)[٦٩]، فذهب جملة من الفقهاء الى رأي صاحب العروة: كالفاضل الهندي في كشف اللثام[٧٠]، والسيد الحكيم في مبصاح المنهاج[٧١]، والجزائري في التحفة السنية[٧٢]، وأبن سعيد في جامع الشرائع[٧٣]، السيد علي الطباطبائي صاحب الرياض[٧٤]، والسيد عبد الأعلى السبزواري في المهذب[٧٥]، والسيد الخوئي في التنقيح[٧٦]، وكاشف الغطاء في شرح طهارة القواعد[٧٧]، والسيد بحر العلوم في مصباح الأحكام[٧٨].

وأما صاحب الجواهر فقد أستدل بالرسالة الذهبيّة في **موضوعين**:

١. على استحاب الغسل فقال: (و (منها) لمعاودة الجماع، قيل: لـ قول الرضا عليه السلام في الذهبية: "والجماع بعد الجماع من غير فصل بينهما بغسل يورث للولد الجنون" قلت: ويحتمل بفتح الغين المعجمة وإرادة غسل الجنابة، فتأمل)[٧٩].

٢. على كراهة الجماع فقال: (عن الرسالة الذهبيّة المنسوبة إلى الرضا عليه السلام [٨٠]"الجماع بعد الجماع من غير فصل بينهما بغسل يورث الولد الجنون" والظاهر ضم غين الغسل، ويحتمل الفتح)[٨١].

الثاني: في مسألة كراهة حبس البول قال صاحب العروة: (يكره حبس البول) فقد استدل المعلقين على العروة بما جاء عن الرسالة الذهبية، منهم السيد الخوئي[٨٢]، والسيد الحكيم في المستمسك[٨٣]، والأمالي في مصباح الهدى[٨٤]، وميرزا جواد التبريزي في تنقيح مباني العروة [٨٥].

---

٦٩ – محمد كاظم اليزدي، العروة الوثقى، ج٢، ص١٥٤.
٧٠ – محمد بن حسن الفاضل الهندي، كشف اللثام عن قواعد الأحكام، ج١، ص١٦٠ وج٧، ص١٩.
٧١ – محمد سعيد الحكيم، مصباح المنهاج الطهارة)، ج٣، ص٢٠٧.
٧٢ – عبد الله بن نور الدين الجزائري، التحفة السنية في شرح النخبة المحسنية، ص٢٧٤.
٧٣ – يحيى بن سعيد الحلي، الجامع للشرائع، ص٤٥٣.
٧٤ – علي بن محمد الحائري، رياض المسائل، ج١١، ص٣٥.
٧٥ – عبد الأعلى السبزواري، مهذب الأحكام في بان الحلال والحرام، ج٤، ص٣٠٨.
٧٦ – أبو القاسم الخوئي، موسوعة الإمام الخوئي، ج١٠، ص٦١.
٧٧ – جعفر كاشف الغطاء، شرح طهارة القواعد، ص٣٧.
٧٨ – محمد مهدي بحر العلوم، مصابيح الأحكام، ج٢، ص٢٩٨.
٧٩ – محمد حسن الجواهري، جواهر الكلام، ج٥، ص٦٠.
٨٠ – حسين بن محمد تقي النوري، مستدرك الوسائل، الباب١١٧ من أبواب مقدمات النكاح، ح ١٩.
٨١ – محمد حسن الجواهري، جواهر الكلام، ج٢٩، ص٥٨.
٨٢ – أبو القاسم الخوئي، موسوعة الإمام الخوئي، ج٤، ص٤٢٧.
٨٣ – محسن الحكيم، مستمسك العروة الوثقى، ج٢، ص٢٤٩.
٨٤ – محمد تقي الآملي، مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج٣، ص١١١.
٨٥ – ميرزا جواد التبريزي، تنقيح مباني العروة الطهارة)، ج٤، ص١٤٩.

وقال الشيخ الصافي گلپايگاني ﷺ معلقاً على كلام صاحب العروة: (وأما الرسالة الذهبيّة فلم يحضرني فعلاً حجّيتها وعدم حجيتها، فان تم اعتبارها وصارت الرواية حجّة تدل على كراهة حبس البول)[٨٦]، ومعنى ذلك أنه اذا لم تصح الرسالة الذهبيّة عنده فمعناه لا تدل على كراهة حبس البول، وهذا دليل واضح . من الذين استدلوا على كراهة حبس البول بالرسالة الذهبيّة . على اعتبار الرسالة الذهبيّة عندهم.

المؤيد الخامس: النسخ الخطية للرسالة وترجمتها

أقدم النسخ الخطية لترجمة الرسالة الذهبية

هي نسخة مكتبة (فاتح) في تركية لسنة (٦١٤هـ) بقلم (حسن بن أبراهيم سلماسي) برقم ٥٢٩٧/٤ وهي أقدم نسخة وجدت في ترجمة الرسالة الذهبيّة للغة الفارسية، وهناك نسخة أخرى بالترجمة نفسها في مكتبة بغداد وهي تركية برقم ١٤٨٨/٩[٨٧].

وهذا دليل على وجود نسخ خطية للرسالة باللغة الأم (أي العربية) قبل ترجمتها الى اللغة الفارسية؛ لان ترجمة شيء الى لغة أخرى دليل على تقدم الشيء المتَرْجَم.

أقدم النسخ الخطية للرسالة الذهبيّة باللغة العربية

هي نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة في النجف الأشرف، بخط عبد الرحمن بن عبد الله الكرخي، فرغ من نسخها في (٩/ ذي الحجة / ٧١٥هـ)، المرقمة ٢٣٧. وهناك نسخ أخرى في مكتبة الإمام الحكيم ولكن بعد القرن العاشر للهجرة[٨٨].

وهذه النسخة هي أقدم من نسخة صاحب البحار، بل أقدم جميع النسخ الخطية للرسالة تم العثور عليها، ولكن يوجد فيها اختلاف يسير مع نسخة صاحب البحار في بعض الموارد قد أشار اليها محقق الرسالة[٨٩].

وهذه النسخة قد ذكر فيها السند، وهو: (أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ هَارُونُ بْنُ مُوسَى التَّلَّعُكْبَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامٍ[٩٠] بْنِ سُهَيْلٍ[٩١] رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ قَالَ

---

٨٦ – علي صافي گلپايگاني، ذخيرة العقبى في شرح العروة الوثقى، ج٤، ص٣٨٢.

٨٧ – سيد محمد كاظم طباطبايي وهادي نصيري، «پژوهشى در اعتبار رسالة ذهبيه»، فصل نامه علوم حديث، دوره ١٧، شماره ٦٣، بهار، ص٦.

٨٨ – علي بن موسى الرضا عليه السلام , طب الإمام الرضا عليه السلام الرسالة الذهبية)، ص١٨.

٨٩ – المصدر السابق.

٩٠ – في البحار) هشام.

٩١ – قال محقق الرسالة الحاشية: «في الأصل سهل، والصواب ما أثبتناه. قال النجاشي في رجاله ص ٤٩٤: محمد بن أبي بكر همام بن سهيل الكاتب الإسكافي، شيخ أصحابنا ومتقدمهم، له منزلة عظيمة، كثير الحديث. وقال الشيخ الطوسي في رجاله ص ٤٩٤، يكنى أبا علي وهمام يكنى أبا بكر، جليل القدر، ثقة روى عنه التلعكبري وسمع منه أولا سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة، وله منه إجازة، ومات سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة. وقال الشيخ النجاشي في المصدر السابق: مات أبو علي بن همام يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين وثلاثمائة وكان مولده يوم الاثنين لست خلون من ذي الحجة سنة ثمان وخمسين و مائتين». علي بن موسى الرضا عليه السلام، طب الإمام الرضا عليه السلام الرسالة الذهبية)، ص٤.

حَدَّثَنِي أَبِي وَكَانَ عَالِماً بِأَبِي الْحَسَنِ ....)[٩٢]، وهذا السَّنَد هو أحد السندين الذين ذكرهما صاحب البحار، مع اختلاف يسير في بعض الأسماء، ومحقق الرسالة الذهبية[٩٣] أشار الى ذلك في الحاشية وصححه في المتن.

أقول: اذا ضممنا الى هذا المؤيد الى ما تقدم من شرح الراوندي (المتوفى ٥٧٠ هـ) للرسالة الذهبية[٩٤]، أمكن الاطمئنان القول بشهرة الرسالة الذهبيّة وصحة نسبتها الى الإمام عليه السلام واعتبار سندها.

المؤيد السادس: احتوائها على مضامين عالية

فعند النظر في متن الرسالة والتدقيق فيها ـ بالأخص أهل الاختصاص ـ نرى أنها تحتوي على مضامين عالية ومطالب علمية دقيقة تكشف عن عظمة الإمام وسعة علمه وإحاطته بهذا الفن في ذلك الزمان، مع انه لم يأخذه عن أحد إلا عن أبيه عن جده عن أبائه) عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبرائيل عن الباري (عز وجل)الذي خلق الأجساد ودائها ودوائها.

فهناك مبنى عند بعض علمائنا وهو أن المضامين العالية لبعض الأحاديث تكشف عن صدورها عن المعصوم وإن لم يصح السند، وضربوا لذلك عدّة أمثله: كزيارة الجامعة الكبيرة المنسوبة للإمام الهادي عليه السلام ودعاء عرفة للإمام الحسين عليه السلام ونهج البلاغة والصحيفة السجادية.

ومن هؤلاء العلماء السيد البروجردي رحمه الله حيث قال بصحة نسبة الصحيفة السجادية للإمام السجاد عليه السلام وإن قيل بضعف سندها، مستدلاً باحتوائها على مضامين عالية ومفاهيم سامية يعتذر صدورها عن غير الإمام، قال رحمه الله: (الدعاء الصحيفة السجاديّة الّذي أنشأه مولانا عليّ بن الحسين عليه السلام ولا يخفى أنّا لا نحتاج إلى السَّنَد في مثل ذلك الدعاء الّذي لا يمكن إنشاؤه لغير الإمام عليه السلام مشتملاً على تلك المضامين العالية)[٩٥].

والشيخ مكارم شيرازي ذكر عدّة طرق لحصول الوثوق بالرواية ولا ينحصر بوثاقة رواة السَّنَد من كتب الرجال، ومن تلك الطرق احتواء الرواية على مضامين عالية ومفاهيم سامية ومطالب دقيقة يبعد صدورها عن الراوي؛ قال الشيخ: (إنّ الوثوق برواية معيّنة يحصل من طرق مختلفة: فأحياناً من خلال الوثوق بالراوي، وأخرى من طريق موافقة الرواية لعمل المشهور، وثالثة من خلال المضامين العالية والمحتويات السامية الواردة في الرواية، ورابعة من جهة تظافر الحديث وكثرته)[٩٦].

---

٩٢ – علي بن موسى الرضا عليه السلام، طب الإمام الرضا عليه السلام الرسالة الذهبية)، ص٣.

٩٣ – الشيخ محمد مهدي نجف. وهو من مواليد النجف الأشرف سنة ١٩٤٥م، من أسرة معروفة بالعلم والفقه، حفيد آية الله الشيخ محمد طه نجف، وسبط المرجع الكبير السيد محسن الحكيم.

٩٤ – علي بن عبيد الله منتجب الدين رازي، الفهرست، ص٩٦. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٩؛ ص٣٠٨.

٩٥ – حسين البروجردي، الرسائل الفقهية، قم ج١، ص٧٩. حسين البروجردي، تبيان الصلاة، ج١، ص٦٢.

٩٦ – ناصر مكارم الشيرازي، موسوعة الفقه الإسلامي المقارن، ج١، ص٢٩٣.

بعض الأمثلة للمضامين العالية من الرسالة

أقول: عند التأمل في الفقرات الآتية من الرسالة سوف يخضع من له ذوق علميّ سليم وتخصص في طب الحكماء الى صحتها وعلو مضامينها وجامعية محتواها في الطب.

وأيضا عند التأمل في كلام الإمام في الرسالة ومقايسته مع كلامه في كتب الحديث الأخرى سوف لا نجد أي فرق بينهما من حيث البلاغة والفصاحة ونوعية الأسلوب والطريقة في الكلام، وأما اذا قيست وقرنت الرسالة الى كلام الأطباء من كتب الطب في ذلك الزمان سنرى بوجود اختلاف واضح يفهمه كل من له ذوق أدبي وفصاحة عربية.

واليك بعض الأمثلة للمضامين العالية للرسالة.

١. قال عليه السلام: (ارْفَعْ يَدَكَ مِنَ الطَّعَامِ وبِكَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَرَمِ[٩٧] فَإِنَّهُ أَصَحُّ لِبَدَنِكَ وأَذْكَى لِعَقْلِكَ وأَخَفُّ عَلَى نَفْسِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)[٩٨]، وجاء قريب منه في وصية أمير المؤمنين لابنه الحسن): (يَا بُنَيَّ أَ لَا أُعَلِّمُكَ أَرْبَعَ خِصَالٍ تَسْتَغْنِي بِهَا عَنِ الطِّبِّ ... لَا تَجْلِسْ عَلَى الطَّعَامِ إِلَّا وأَنْتَ جَائِعٌ ولَا تَقُمْ عَنِ الطَّعَامِ إِلَّا وأَنْتَ تَشْتَهِيهِ ...)[٩٩].

فقد ذكر الحكماء كالرازي وابن سينا وقبلهما جالينوس وأبقراط وغيرهم أضراراً كثيرة للتخمة والامتلاء من الطعام، كغلبة البلغم والأخلاط الغليظة التي تسبب السكتة والفالج، وتعرض السمنة وقصر العمر وكثرة الأمراض[١٠٠].

٢. قال عليه السلام: (كُلْ ... الْبَارِدَ فِي الصَّيْفِ والْحَارَّ فِي الشِّتَاءِ والْمُعْتَدِلَ فِي الْفَصْلَيْنِ عَلَى قَدْرِ قُوَّتِكَ وشَهْوَتِكَ)[١٠١]، وكلامه داخل تحت الضابطة الكلية التي ذكرها جده الإمام الصادق عليه السلام في علاج جميع الأمراض والعلل، وهي: (أُدَاوِي الْحَارَّ بِالْبَارِدِ والْبَارِدَ بِالْحَارِّ والرَّطْبَ بِالْيَابِسِ والْيَابِسَ بِالرَّطْبِ)[١٠٢].

وهذه الضابطة ذكرها الرازي أيضا في كتابه المنصور، فقال: (الأغذية الحارة: يحتاج إليها من كان عليه البرد في الأوقات الباردة وفي البلاد الباردة ... والأغذية الباردة: يحتاج إليها من كان حار البدن وفي الأوقات والبلدان الحارة ... والأغذية اليابسة: يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة، وفي الأوقات الرطبة

---

٩٧ – القرم: . بفتح القاف والراء . شدّة شهوة الطعام. ناصيف بن عبد اليازجي، مجمع البحرين، ج ٦ ص١٣٧.

٩٨ – علي بن موسى الرضا عليه السلام , طب الإمام الرضا عليه السلام الرسالة الذهبية)، ص ١٥.

٩٩ – أخرجه الصدوق بإسناده عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عن أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ. أبن بأبويه الصدوق)، الخصال؛ ج١؛ ص٢٢٨.

١٠٠ – أبن نفيس القرشي، شرح أقسرائي حل الموجز)؛ ج١؛ ص١١٥. عبد الرحمن السيوطي، الرحمة في الطب والحكمة؛ ص٢٤. إبراهيم أبن الأزرق، تسهيل المنافع في الطب والحكمة، ج١؛ ص١١٧. حنين بن إسحاق، مجموعه هشت كتاب طبي مجموعة ثمانية كتب طبية)؛ ص١٣٧.

١٠١ – علي بن موسى الرضا عليه السلام , طب الإمام الرضا عليه السلام الرسالة الذهبية)، ص ١٧.

١٠٢ – أخرجه الصدوق بإسناده عَنِ الرَّبِيعِ صَاحِبِ الْمَنْصُورِ عن الإمام الصادق عليه السلام . أبن بابويه الصدوق، علل الشرائع، ج١، ص٩٩، باب علل ما خلق في الإنسان من الأعضاء والجوارح.

والبلدان الرطبة ... والأغذية الرطبة: يحتاج إليها من قد أفرط عليه اليبس وفي الأوقات والبلدان اليابسة ...)[١٠٣].

وايضا انظر الى هذه المطالب الآتية العالية المضامين التي تحتاج الى مجلدات لشرحها وبيانها، وكيف أن الامام عليه السلام قد جمع فيها اسرار الطب وعصارته في هذه الكلامات.

(مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ صَالِحاً خَفِيفَ اللَّحْمِ فَلْيُقَلِّلْ عَشَاءَهُ بِاللَّيْلِ)[١٠٤].

(مَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْهَبَ بِالْبَلْغَمِ ... يَتَجَنَّبُ كُلَّ بَارِدٍ).

(مَنْ أَرَادَ أَنْ يُطْفِئَ الْمِرَّةَ الصَّفْرَاءَ فَلْيَأْكُلْ كُلَّ بَارِدٍ لَيِّنٍ ...)[١٠٥].

(أَنَّ قُوَى النَّفْسِ تَابِعَةٌ لِمِزَاجَاتِ الْأَبْدَانِ ومِزَاجَاتُ الْأَبْدَانِ تَابِعَةٌ لِتَصَرُّفِ الْهَوَاءِ فَإِذَا بَرَدَ مَرَّةً وسَخُنَ أُخْرَى تَغَيَّرَتْ بِسَبَبِهِ الْأَبْدَانُ).

(أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ بَنَى الْأَجْسَامَ عَلَى أَرْبَعِ طَبَائِعَ عَلَى الدَّمِ والْبَلْغَمِ والصَّفْرَاءِ والسَّوْدَاءِ فَاثْنَانِ حَارَّانِ واثْنَانِ بَارِدَانِ وخُولِفَ بَيْنَهُمَا فَجُعِلَ حَارٌّ يَابِسٌ وحَارٌّ لَيِّنٌ وبَارِدٌ يَابِسٌ وبَارِدٌ لَيِّنٌ).

(مَنْ أَرَادَ أَنْ لَا تُؤْذِيَهُ مَعِدَتُهُ فَلَا يَشْرَبْ عَلَى طَعَامِهِ مَاءً حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ ومَنْ فَعَلَ ذَلِكَ رَطِبَ بَدَنُهُ وضَعُفَ مَعِدَتُهُ ولَمْ تَأْخُذِ الْعُرُوقُ قُوَّةَ الطَّعَامِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ فِي الْمَعِدَةِ فِجّاً إِذَا صُبَّ الْمَاءُ عَلَى الطَّعَامِ أَوَّلًا فَأَوَّلًا).

(مَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْمَنَ الْحَصَاةَ وعُسْرَ الْبَوْلِ فَلَا يَحْبِسِ الْمَنِيَّ عِنْدَ نُزُولِ الشَّهْوَةِ ولَا يُطِيلُ الْمَكْثَ عَلَى النِّسَاءِ)[١٠٦].

وبهذا المقدار نكتفي بذكر بعض الأمثلة للمضامين العالية للرسالة الذهبية، وبذلك أمكن القول بصحة سند الرسالة الذهبيّة ونسبتها الى الإمام الرضا عليه السلام

النتيجة

إن الرسالة الذهبيّة مشهورة النِسْبَة الى الإمام عليه السلام، وهي صحيحة السند إليه عليه السلام بتوثيق السيد الخوئي رحمه الله لمحمد بن جمهور، وان الذي ذكر من الإشكالات فهي غير واردة وتم الجواب عنها.

وفي الختام ننقل كلام السيد شهاب الدين المرعشي رحمه الله في تقييم الرسالة الذهبية، قال:

(أنها جوهرة يتيمة ودرّة ثمينة، سمحت بها يراع شريف من آل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وهي من الآثار الخالدة عنهم)، وقد اهتم بها فطاحل العلماء ورجالات العلم)[١٠٧].

---

١٠٣ – محمد بن زكريا الرازي، المنصوري في الطب، ص١١٦ ـ ١١٨.
١٠٤ – علي بن موسى الرضا عليه السلام , طب الإمام الرضا عليه السلام الرسالة الذهبية)، ص٣٩.
١٠٥ – المصدر السابق، ص٤٢.
١٠٦ – المصدر السابق، ص٣٥.
١٠٧ – محمد بن الحسن المشهدي، الفوائد الرضوية، مقدمة السيد المرعشي، ج.

المصادر

١. أبن الأثير، المبارك بن محمد (المتوفى ٦٠٦هـ)، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، بيروت ـ المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

٢. أبن الأزرق، إبراهيم بن عبد الرحمن (المتوفى ٨٧٧ هـ)، *تسهيل المنافع في الطب والحكمة*، مسقط ـ عاصمة الثقافة العربية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٧هـ

٣. أبن الغضائري، أحمد بن حسين (المتوفى ٤٥٠ هـ)، *الرجال (أبن الغضائري)*، تحقيق: محمد رضا الجلالي، قم ـ مؤسسة علمي فرهنگي دار الحديث، الطبعة: الاولى، ١٤٢٢هـ

٤. أبن بابويه (الصدوق)، محمد بن علي (المتوفى ٣٨١ هـ)، *الخصال*، تحقيق: علي أكبر غفاري، قم ـ جامعة المدرسين، الطبعة: الاولى، ١٣٦٢ ش

٥. أبن بابويه (الصدوق)، محمد بن علي (المتوفى ٣٨١هـ)، *علل الشرائع*، قم ـ كتاب فروشى داورى، الطبعة: الاولى، ١٣٨٥ ش، ١٩٦٦ م

٦. أبن سينا، الحسين بن عبد الله (المتوفى ٤٢٨هـ)، *القانون في الطب*، بيروت ـ دار الكتب العملية ـ وضع حواشيه محمد أمين الضناوي، سنة النشر: ١٤٢٠ – ١٩٩٩

٧. أبن شهر آشوب، محمد بن علي (المتوفى ٥٨٨ هـ)، *معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين قديما وحديثا*، النجف ـ منشورات المطبعة الحيدرية، الطبعة: الاولى، ١٣٨٠ هـ

٨. أبن طاووس، علي بن موسى (المتوفى ٦٦٤ هـ)، *الأمان من أخطار الأسفار والأزمان*، قم ـ مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة: الاولى، ١٤٠٩ هـ

٩. أبن نفيس القرشي، على بن ابي حزم (المتوفى ٧٩١هـ)، *شرح أقسرائي (حل الموجز)*، تحقيق: محمد مهدى اصفهانى، طهران ـ دانشگاه علوم پزشكى ايران، الطبعة: الاولى، ١٣٨٧هـ

١٠. أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث (المتوفى ٢٧٥)، *سنن أبي داود* (مع شرحه عون المعبود)، الهند ـ المطبعة الأنصارية بدهلي، عام النشر: ١٣٢٣هـ

١١. الازدي، عبد الله بن محمد (ت٤٦٦هـ)، *كتاب الماء*، طهران ـ دانشگاه علوم پزشكى ايران– مؤسسه مطالعات تاريخ پزشكى، طب اسلامى و مكمل، الطبعة: الاولى، ١٣٨٧ش

١٢. الآملي، محمد تقي (المتوفى ١٣٩١هـ)، *مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى*، [الناشر والطبعة: بلا اسم]، ١٣٨٤هـ

١٣. الأنصاري، محمد علي (خليفه شوشتري)، *الموسوعة الفقهية الميسرة*، قم ـ مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة: الاولى، ١٤١٥هـ

١٤. الانطاكي، داود بن عمر (المتوفى ١٠٠٨هـ)، *تذكرة أولي الألباب- الجامع للعجب العجاب*، بيروت ـ مؤسسه الاعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، [بلا سنة النشر]

١٥. بحر العلوم، سيد مهدي (المتوفى ١٢١٢هـ)، *مصابيح الأحكام*، تحقيق: مهدي الطباطبائي ـ فخر الدين الصانعي، قم ـ منشورات ميثم التمار، الطبعة: الاولى، ١٤٢٧هـ

١٦. البروجردي، حسين (المتوفى ١٢٩١هـ)، *الرسائل الفقهيّة*، المحرر: جواد الخندق آبادي، قم ـ مؤسسة آية الله العظمى البروجردي لنشر معالم أهل البيت عليهم السلام، الطبعة: الاولى، ١٣٩٤ش

١٧. البروجردي، حسين، *تبيان الصلاة*، المحرر: الصافي الگلپايگاني، علي، قم ـ گنج عرفان، ١٤٢٦هـ

١٨. بهجت (الفومني)، محمد تقي (المتوفى ١٤٣٠هـ)، *وسيلة النجاة (بهجت)*، قم ـ شفق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ

١٩. التبريزي، ميرزا جواد بن علي (المتوفى ١٤٢٧هـ)، *تنقيح مباني العروة- كتاب الطهارة*، قم ـ دار الصديقة الشهيدة سلام الله عليها، الطبعة: الاولى، ١٤٢٦هـ

٢٠. الجزائري، عبد الله بن نور الدين (المتوفى ١١٧٣ هـ)، *التحفة السنية في شرح النخبة المحسنية*، تحقيق: علي رضا ريحان، الطبعة: الاولى

٢١. الجواهري، محمد حسن بن فاقر (المتوفى ١٢٦٦هـ٩، *جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام (ط. القديمة)*، تحقيق: عباس قوچانى، بيروت ـ دار إحياء التراث العربي، الطبعة السابعة، ١٤٠٤هـ

٢٢. الحائري، علي بن محمد (المتوفى ١٢٣١هـ)، *رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل*، قم ـ مؤسسه آل البيت عليهم السلام، الطبعة: الاولى، ١٤١٨هـ

٢٣. الحكيم، محسن (المتوفى ١٣٩٠هـ)، *مستمسك العروة الوثقى*، قم ـ مؤسسة دار التفسير، الطبعة: الاولى، ١٤١٦هـ

٢٤. الحكيم، محمد سعيد، *مصباح المنهاج- كتاب الطهارة*، قم ـ مؤسسة المنار، الطبعة: الاولى، ١٤١٧هـ

٢٥. حكيم مؤمن، محمد مؤمن بن محمد زمان (المتوفى القرن الحادي عشر)، *تحفة المؤمنين*، تحقيق: مؤسسه احياى طب طبيعى، قم ـ نور وحى، الطبعة: الاولى، ١٣٩٠ هـ

٢٦. الحلي، يحيى بن سعيد (المتوفى ٦٨٩ أو ٦٩٠ هـ)، *الجامع للشرائع*، قم ـ مؤسسة سيد الشهداء العلمية، الطبعة: الاولى، ١٤٠٥هـ

٢٧. حنين بن إسحاق (المتوفى ٢٦٠هـ)، *مجموعه هشت كتاب طبى از جالينوس (مجموعة ثمانية كتب طبية من جالينوس)*، طهران ـ دانشگاه علوم پزشكى ايران- مؤسسه مطالعات تاريخ پزشكى، طب اسلامى ومكمل، الطبعة: الاولى، ١٣٨٧ش

٢٨. الخميني،، روح الله الموسوي (المتوفى ١٤٠٩هـ)، *تحرير الوسيلة*، طهران ـ مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني (قدس)، الطبعة: الاولى، ١٣٩٢هـ

٢٩. الخويي، أبوالقاسم، *معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة*، الطبعة: الخامسة، [بلا اسم الناشر]، ١٤١٣هـ

٣٠. الداوري، مسلم، *أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق*، قم ـ مؤسسة فرهنگ صاحب الزمان (عج)، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م

٣١. الدمشقي، مسيح بن حكم (المتوفى القرن الثاني)، *الرسالة الهارونية*، طهران ـ دانشگاه علوم پزشكى ايران، الطبعة: الاولى، ١٣٨٨ ش

٣٢. الرازي، محمد بن زكريا (المتوفى ٣١٣ هـ)، *المنصوري في الطب*، تحقيق: حازم بكري، كويت ـ المنظمة العربية التربية والثقافة والعلوم، الطبعة: الاولى، ١٤٠٨هـ

٣٣. الرازي، محمد بن زكريا (المتوفى ٣١٣هـ)، *رسائل طبى محمد بن زكريای رازى*، طهران ـ دانشگاه علوم پزشكى ايران، الطبعة: الاولى، ١٣٨٤ش

٣٤. الرضا (الإمام الثامن)، علي بن موسى (المتوفى ٢٠٣هـ)، *طبّ الإمام الرضا* عليه السلام *(الرسالة الذهبية)*، تحقيق: محمد مهدي النجفي، قم ـ دار الخيام، الطبعة: الاولى، ١٤٠٢هـ

٣٥. الزَّبيدي، محمّد بن محمد (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، *تاج العروس من جواهر القاموس*، الكويت ـ وزارة الإرشاد والأنباء – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أعوام النشر: (١٣٨٥ – ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ – ٢٠٠١ م)

٣٦. السبزواري، عبد الأعلى (المتوفى ١٤١٤هـ)، *مهذّب الأحكام في بيان الحلال والحرام*، قم ـ مؤسسه المنار- دفتر حضرت آية الله، الطبعة الرابعة، ١٤١٣هـ

٣٧. السمعاني، عبد الكريم بن محمد (المتوفى ٥٦٢ هـ)، *الأنساب*، الهند ـ مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الطبعة: الأولى (١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢م)

٣٨. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى ٩١١هـ)، *الرحمة في الطب والحكمة*، بيروت ـ المكتبة العصرية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٨هـ

٣٩. الشبستري، عبد الحسين، *أحسن التراجم لأصحاب الإمام موسى الكاظم عليه السلام*، مشهد المقدسة ـ المؤتمر العالمي للإمام الرضا (عليه السلام)، الطعبة: الاولى، ١٤١١ هـ
٤٠. طباطبايي سيد محمد كاظم ونصيري هادي، *پژوهشى در اعتبار رسالة ذهبيه*، فصل نامه علوم حديث، دوره ١٧، شماره ٦٣، بهار ١٣٩١
٤١. الطوسي، محمد بن الحسن (المتوفى ٤٦٠ هـ)، *فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنفين وأصحاب الأصول*، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي، قم ـ مكتبة المحقق الطباطبائي، الطبعة: الاولى، ١٤٢٠ هـ
٤٢. الطوسي، محمد بن الحسن (المتوفى ٤٦٠ هـ)، *المبسوط في فقه الإمامية*، تحقيق: محمد باقر البهبودي، طهران ـ مكتبة المرتضوية، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧هـ
٤٣. الطوسي، محمد بن الحسن (المتوفى ٤٦٠هـ)، *رجال الطوسي*، جواد القيومي الأصفهاني، قم ـ مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٩/ ٧/ ١٤١٤ هـ
٤٤. الفاضل الهندي، محمد بن حسن (المتوفى ١١٣٧هـ)، *كشف اللثام عن قواعد الأحكام*، قم ـ دفتر انتشارات إسلامي، الطبعة: الاولى، ١٤١٦هـ
٤٥. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (المتوفى ١٧٠هـ)، *كتاب العين*، بيروت ـ دار ومكتبة الهلال
٤٦. الفخر الرازي، محمد بن عمر (المتوفى ٦٠٦هـ) *التفسير الكبير*، بيروت ـ دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ
٤٧. كاشف الغطاء، جعفر بن خضر (المتوفى ١٢٢٨هـ)، *شرح طهارة قواعد الأحكام*، النجف ـ مؤسسة كاشف الغطاء، الطبعة: الاولى
٤٨. الكركي، على بن حسين (المتوفى ٩٤٠هـ)، *جامع المقاصد في شرح القواعد*، قم ـ مؤسسه آل البيت عليهم السلام، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ
٤٩. الكليني، محمد بن يعقوب (المتوفى ٣٢٩ هـ)، *الكافي*، تحقيق: علي اكبر غفاري ـ محمد آخوندي، طهران ـ دار الكتب الإسلامية، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ
٥٠. گلپايگاني، على صافي (المتوفى ١٤٣٠هـ)، *ذخيرة العقبى في شرح العروة الوثقى*، قم ـ گنج عرفان، الطبعة: الاولى، ١٤٢٧هـ
٥١. الگلپايگاني، محمد رضا (المتوفى ١٤١٤هـ)، *وسيلة النجاة (گلپايگاني)*، قم ـ چاپخانه مهر، الطبعة: الاولى، ١٣٩٣هـ

٥٢. العلامة الحلي، حسن بن يوسف (المتوفى ٧٢٦هـ)، *نهاية الوصول الى علم الأصول*، قم. مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ

٥٣. المازندراني الحائري، محمد بن إسماعيل (المتوفى ١٢١٦هـ)، *منتهى المقال في أحوال الرجال*، قم. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الاولى، ١٤١٦هـ

٥٤. المامقاني، عبد الله بن محمد حسن (المتوفى ١٣٥١هـ)، *تنقيح المقال في علم الرجال*، (رحلي)، بدون اسم الناشر ولا زمان النشر، الطبعة: الاولى

٥٥. المامقاني، محمد حسن بن ملا عبد الله (١٣٢٣هـ)، *غاية الآمال في شرح المكاسب والبيع (غاية الآمال)*، قم. مجمع الذخائر الإسلامية، الطبعة: الاولى، ١٤١٦هـ

٥٦. الفاضل الهندي، محمد بن حسن (المتوفى ١١٣٧هـ)، *كشف اللثام عن قواعد الأحكام*، قم. دفتر انتشارات إسلامي، الطبعة: الاولى، ١٤١٦هـ

٥٧. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (المتوفى ١١١٠هـ)، *بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار*، تحقيق: جماعة من المحققين، بيروت. دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ

٥٨. الحكيم، محمد سعيد، *مصباح المنهاج- كتاب الطهارة*، قم. مؤسسة المنار، الطبعة: الاولى، ١٤١٧هـ

٥٩. مسعودي، عبدالهادي، *(روايات طبي؛ تبار و اعتبار)*، مجله علوم حديث، بهار ١٣٩٧، شماره ٨٧، (صص٢٣.٣)، (ج/ISC)

٦٠. المشهدي، محمد بن الحسن، *الفوائد الرضوية*، أشرف على طبعه: السيد هداية الله المسترحمي الجرقوئي، قم. العلميّة، الطبعة: الاولى، ربيع الثاني ١٤٠٠هـ

٦١. مكارم الشيرازي، ناصر، المحقق جماعة من الفضلاء، *موسوعة الفقه الإسلامي المقارن (مكارم)*، قم المقدسة، قم. دار النشر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، الطبعة: الاولى، ١٣٩٠ش

٦٢. منتجب الدين، علي بن عبيد الله (الرازي) (المتوفى ٥٨٥ هـ)، *الفهرست*، تحقيق: جلال الدين، قم. كتابخانه عمومى حضرت آيت الله العظمى مرعشى نجفي(ره)، الطبعة: الاولى، ١٤٠٧/٥/١ هـ

٦٣. النجاشي، أحمد بن علي (المتوفى ٤٥٠هـ) *رجال النجاشي*، تحقيق: موسى شبيري زنجاني، قم. مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة السادسة، ١٣٦٥ش

٦٤. النوري، حسين بن محمد تقي (المتوفى ١٣٢٠هـ)، *مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل*، قم. مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة: الاولى، ١٤٠٨هـ

٦٥. اليازجي، ناصيف بن عبد الله (المتوفى ١٢٨٧هـ)، *مجمع البحرين*، بيروت. المطبعة الأدبية، الطبعة: الرابعة، ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٥ م

٦٦. اليزدي، محمد كاظم بن عبد العظيم (المتوفى ١٣٣٧هـ)، *العروة الوثقى (عدة من الفقهاء، جامعه مدرسين)*، قم. مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الاولى، ١٤٢١هـ